

أَحْكَامُ الصَّيْدِ

كلمة الصيد في لغة العرب، تطلق مراداً بها الطرد - على مثال قلم - والطرد عمل الصائد نفسه من ركوب وجري ورمى. ومن ذلك تقول: كان العرب رجالهم ونساؤهم يطردون الوحشيات، تعنى أنهم كانوا يصيدونها بالسهم والمطارد والحراب وما إلى ذلك من أدوات الصيد وآلاته، يقول الأدباء: ما أحوج شعر الطرد إلى جودة الطبع وحسن السبك والحدق بالصنعة. وما كان أشعر أبا نواس في طردياته التي صنع أكثرها في ضواري وجوارح الخليفة المخلوع محمد الأمين ابن هارون الرشيد.

وحكم الصيد - بهذا المعنى - أشار إليه رسول الله ﷺ بما أعطاه الله من جوامع الكلم في حديث نبوى شريف: «إن الله تعالى، ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة: صانعه يحتسب في صنعته الخير، والرامي به، ومبيله، فارموا واركبوا، وأن ترموا، أحب إلى من أن تركبوا. كل هو باطل، ليس من اللهو محمود إلا ثلاث: تأديب الرجل فرسه، ومداعبته أهله، ورميه بقوسه ونبله، فإيهن من الحق. ومن ترك الرمي بعد ما علمه رغبة عنه فإنها نعمة كفرها».

وقد أباح عليه السلام السبق في الإبل والحيل والنهال، فذلك في حديث أخرجه أصحاب السنن: «لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو نصل». والمراد بالخف الإبل، وبالحافر الحيل، وبالنصل السهم، والسبق - يفتح الباء - هو الجعل من المال يعطى لمن يسبق بلوع غايه أو إصابة هدف، وقد كانت

العضباء ناقة رسول الله لا تسبق، فحاء أعرابي على قعود له فسبقها، فسق ذلك على المسلمين، فقال لهم رسول الله: «حق على الله ألا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه». وهو - على ما ترى - قول جليل القدر في موازين الحكمة وواقع الحياة.

ثم إن الصيد بين أحوال الإنسان، من الأمور التي تصلح أن تكون هواً خالصاً لا خير فيه، وأن تكون قرينة من أفضل القربات إلى الله عز وجل وذلك يتبين بأمرين نذكرهما فيما يلي:

الأمر الأول: حديث أخرجه الإمام مسلم في الصحيح عن فقيم اللخمي يقول فيه: «قلت لعقبة بن عامر: تختلف بين هذين الغرضين وأنت شيخ كبير ويشق عليك؟ فقال رضى الله عنه: لولا كلام سمعته من رسول الله ﷺ لم أعان ما أعانى سمعته يقول: من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا».

فهذا صاحب رسول الله يرى نفسه عاصياً لربه خارجاً على أمر نبيه، لو أنه ترك الرمي بعد أن تعلمه، في حين أن رجلاً من خيار القوم كان يرى في الشيخوخة مسوغاً لترك أمر فارق عليه رسول الله ﷺ وهو له فاعل. ولكن اللخمي لم يدرك حقيقة نية عقبة فيما كان يعانيه من الرمي والاختلاف بين الغرضين، فتوجه إليه بما يكاد يكون لئماً له، رفقاً به وإشفاقاً على شيخوخته. ولست ترتاب في أن ما كان يصلح للصيد يومئذ كان يصلح للحرب، وفي أن الصيد نوع من أنواع الحرب في أيام السلم، كما يعرف ذلك الذين يعلمون.

والأمر الثاني: حوار في نطاق الشريعة بين قاضٍ ورع وصائد فقيه، انتصر فيه الصائد على القاضى. وذلك أنه تقدم صائد بدعى أبا علقمة المرى بين يدي القاضى يؤدى حق الله تعالى في أداء الشهادة، صيانة للحقوق

وامتنالاً لأمر الله فقال له القاضى: يا هذا. إني أقف عن قبول شهادتك، فقد أبلغوني أنك تلعب بالكلاب والصقور. فقال الصائد الفقيه: إن كان الذى رفع إليك هذا الخبر أبلغك أننى ألعب فقد كذب، وإن كان أبلغك أننى أصطاد بها فقد صدق، وإني أخبرك أننى أصطاد بالصقور والكلاب، وأننى فى ذلك جاد غير هازل ولا لاعب فهل وقف مبلغك على الفرق بين الجد واللعب؟ قال القاضى الذى يحترم كرسيه ويخشى ربه: لا، لا هو وقف، ولا أنا أوقفته. ثم قبل شهادته؛ وكان ذلك بمثابة اعتذار قدمه القاضى إلى الصائد من أجل أنه تسرع فى الحكم على عمل تتحكم فيه النوايا وتصلحه أو تفسده القصد، وذلك من الأمور التى لا سبيل لبشر إلى معرفتها فضلاً عن الحكم عليها لأنها مما يستأثر بعلمه علام الغيوب. فالصيد على ذلك إذا قصد به المسلم كسب قوته أو زيادة يقينه أو صحة بدنه أو إحياء سنة نبيه، فإنه آئذ لا يصبح عملاً مباحاً فحسب، بل يصير بالنية فيه قربة إلى الله - تعالى وعز - من أفضل القربات.

الصيد فى القرآن:

هذه الكلمة فى كتاب الله ذات معنيين مختلفين:

أحدهما: المعنى المصدرى، وهو فعل الصائد نفسه، من طريق اليد أو الرمح وكل ما يجرى فى تلك السبيل من وسائل الصيد وآلاته، فذلك قول الله جل ثناؤه: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾. فقد قال القرطبى فى الآية: يجوز رجوع الإحلال إلى الناس. والمعنى: لا تحلوا أهما الناس الصيد فى حال الاحرام، فالصيد فى هذه الحال هو الاصطياد وليس هو ما يصاد، وإلا كان ما يصيده غير المحرم حراماً على المحرم أكله، وهو مما لا يقال، لأنه مناقض للحديث الذى أخرجه نقاة الرواة

عن أبي قتادة - رضى الله عنه - قال: «كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب رسول الله ﷺ في منزل في طريق مكة، ورسول الله أمامنا، والقوم يومئذ محرمون، وأنا غير محرم، وذلك عام الحديبية، فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلى فلم يؤذتوني، وبقوا لو أنى أبصرته، فالتفت فأبصرته فقممت إلى الفرس فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم: ناولوني سوطى ورمحى. فقالوا: لا والله لا نعينك عليه. فغضبت فنزلت فأخذتها، ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته، ثم جئت به وقد مات، فوقعوا فيه يأكلونه. ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم. ثم رحنا وقد خبأت العضد معى، فأدركنا رسول الله ﷺ فسألناه عن ذلك. فقال: هل معكم منه شيء؟ فقلت: نعم، فناولته العضد، فأكلها وهو محرم. وقال: إنما هى طعمة أطعمكوها الله عز وجل.

وإنما أكل النبی من هذا الوحشى بعد أن علم من أصحابه أن أحداً منهم لم يشارك محرماً أباً قتادة في صيده، ولم يعنه عليه. وبهذا يظهر أن عمل المحرم في الظفر بالمصيد بوسيلة من وسائل الصيد، منى عنه، وأن أكله مما صاده غير المحرم مآذون فيه. فهذا أحد المعنيين للصيد في القرآن.

وأما المعنى الثانى: فهو المصيد نفسه من دابة أو طير على ما يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُؤْخَذَ مِنْكُمْ بَأْسٌ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ يَخَافَهُ بِالْغَيْبِ. فَمَنْ اعْتَدَىٰ بِهِ فَلَهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

فالمراد بكلمة الصيد هنا، المصيد نفسه، بقرينة قوله تعالى: ﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾، قال القرطبي: والابتلاء الاختبار، وكان الصيد أحد معاش العرب العاربة، وشائعاً عند الجميع منهم، ومستعملاً جداً، فابتلاهم الله فيه مع

الإحرام والحرم، كما ابتلى بنى إسرائيل في ألا يعتدوا في السبت. وإنما حص الله تعالى الأيدى بالذكر، لأنها عظم التصرف في الاصطياد، وفيها تدخل الحوارح والحيالات وما عمل باليد من فخاخ وشباك. وإنما خص الرماح بالذكر لأنها أيضاً عظم ما يجرح به الصيد، وفيها تدخل القسي والسهام والرماح والحراش. فالصيد في هذه الآية يراد به ما يصطاد، وليس فعل الصائد من الطراد والرمى وما إلى ذلك. ومثل الصيد في هذه الآية من حيث دلالته على المصيد، الصيد في الآية الشريفة: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾... الآية.

لحم الحيوان بين التحريم والتحليل:

الأصل الذي يستند إليه فقه هذا الباب، قول الله عز اسمه لرسوله ﷺ في سورة الأنعام المكية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَىٰ مَحْرُومًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ حَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فقد كان العرب في الجاهلية يحرمون ويحللون بشهواتهم. وقد حرّموا البحيرة والسائبة والوصيلة والحام كما في سورة المائدة: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾^(١). وكانوا يجعلون من أنعامهم وحرثهم نصيباً لله ونصيباً لأنصامهم: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ

(١) لبحيرة الماء شق دها وتحل نفس ويقرر لها. لسائبة الناقة نسيب بدر. فلا تحس عن رمى ولا ماء ولا يركبها أحد الوصيلة. لسه لا تدبج لأنها ولدت سبعة أبطن. الحام الفعل إد ركب ولد ولده بسبب فلا يركب

نصيًّا، فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم^(١).

وكانوا كذلك يفعلون فيما يتعلق بظهور الأنعام وبطونها: ﴿وقالوا هذه أنعام وحرث جِجْرٌ لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم وأنعام حرمت ظهورها وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها افتراء عليه﴾^(٢) ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء﴾^(٣).

وقد ردَّ الله عليهم مزاعمهم وافتراءاتهم فأنزل: قل يا محمد هؤلاء الذين يفترون على الله الكذب إني لا أجد فيما أوحاه الله إلى محرمًا على آكل ﴿إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به﴾.

وهذا الآية - كشأن سائر الآيات المكية - رسمت الطريق الذي يسير فيه التشريع حتى يبلغ غايته من التحريم والتحليل. يوضح ذلك ما قرره الإمام الشاطبي في موافقاته، من أن معنى الخطاب المدنى مبنى في الغالب على المكى، كما أن المتأخر من كل واحد منها مبنى على مقدمه، ببيان مجمل أو تقييد مطلق أو تخصيص عموم أو تفصيل ما لم يفصل. والدليل على ذلك الاستقراء.. والاستقراء حجة. ومثال ذلك سورة البقرة التي قررت قواعد

(١) حملوا قه جرماً ولاهنتهم جرماً فإذا ذهب ما لاهنتهم بالإفئاف عليها وعلى سدتها عروضا منه ما قه، وإذا ذهب ما لله بالإفئاف على الفئاف والمساكين لم يعروضا منه شيئاً قاتنين الله غنى وشركاؤنا فقراء.

(٢) أنعام لا بطعمها إلا خدام ألهنتهم، وأنعام يسيبونها لآلهم فلا يركبونها.

(٣) كانوا يصطون ما في بطون الأنعام - لبنا أو أجنة - خالصاً للذكور دون إناث، فإن ماتت الأجنة أكل منها الذكور والإناث.

التقوى المبينة على قواعد سورة الأنعام مكية، وسورة البقرة مدنية.

وقد نزلت بعد آية الأنعام هذه، آية البقرة في شيء من التفصيل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ. إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

ووجه التفصيل أن ها هنا أمرًا للمؤمنين بتحريم الطيبات من الرزق مع القيام بشكر النعمة، وأنه يباح للمضطر بغير بغي ولا مجاوزة بعض ما حرّمه الله.

ثم جاءت بعد ذلك آية المائدة فزادت المقام تفصيلاً وتوضيحاً: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِلَّهِ بِهِ وَالسَّخَنَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِى الْيَوْمِ يَشْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ. الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا، فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

وهذه الآيات تقتضى حقها من البيان في موطنين: بيان معنى الكلمات ثم بيان حكم الله.

أولاً - معانى الكلمات

- الوحى** : هو الإعلام فى خفاء. والمراد به إعلام الله تعالى رسله ما كلّفهم من إبلاغ رسالة ربهم إلى العالمين. والوحى على أربعة أنواع: الرؤيا الصادقة، وبجىء الملك فى مثل صلصلة الجرس - وكان أشد أنواع الوحى على رسول الله - وعنه وحده تلقى عليه السلام القرآن الكريم. ثم بجىء الملك فى صورة بشر كمجىء جبريل فى صورة دحية الكلبي، ثم النفث فى الروح وهو الإلهام.
- يطعمه** : يأكله أو يشربه. وقد استعمل القرآن هذه الكلمة فى المعنيين جميعاً.
- الميتة** : هى ما فارقت. الروح من غير ذكاة. وهى فى عرف أهل الجاهلية ما مات من علة أو مرض. فأما ما مات مخنوقاً أو موقوذاً أو متردياً فليس ميتة عندهم فهم يأكلونه.
- الدم** : يراد به الدم المسفوح، حملاً للمطلق هنا على المقيد هناك، وعفى عما فى اللحم وعروقه رفعا للخرج.
- لحم الخنزير** : يراد به الخنزير بجملته لحمه وشحمه، دون شعره، لأن رسول الله لم يرَ فى الخرازة به بأساً.

ما أهل به لغير الله: هو ما ذبح للأنصاب والأوثان عند العرب، وما ذبح للنار عند المجوس، وما يذبحه المعطلة الذين لا يؤمنون بالله. والإِهلال رفع الصوت؛ وكانت عادة العرب أن يصيحوا باسمه المقصود بالذبيحة عند الذبح.

المنخنقة : هي التي تموت بحبس النفس، عن فعل فاعل أو محم عن مصادفة. وكان أهل الجاهلية يخنقون الشاة وغيرها خنقاً فإذا ماتت أكلوها.

الموقودة : هي التي تُرمى بحجر أو تضرب بعصا حتى تموت. والوقد شدة الضرب. ومنه فلان وقيد تعني أنه قد أُخن ضرباً. وكان أهل الجاهلية يضربون الأنعام بالحشيش لآلتهم حتى تموت ثم يأكلونها.

المرتدية : هي التي تنردى من علو إلى سفلى فتموت، كان ذلك من جبل أو في بئر ونحوه. والتردى مأخوذ من الردى وهو الهلاك.

النطيحة : هي الشاة تنطح أو تُنطح فتموت من غير تذكية.

أكيلة السبع : هي ما افترسه ذو الناب والأظفار، من أسد وغر وثعلب وذئب ونحوها. والمراد: ما أكل منه السبع وبقي بعضه.

إلا ما ذكيتم : إلا ما فريت أو داجه وسال دمه، بألة حادة.

ما ذبح على النصب: هو ما أهل لغير الله به. والنصب حجر أو أحجار كانوا ينصبونها فيعبدونها ويصبون عليها دماء الذبائح.

وأن تستقسموا بالأزلام: الأزلام قداح الميسر، والميسر الجزور، أى الناقة التى كانوا يتقامرون عليها، رغبة فى إطعام المساكين والمعدمين زمن الشتاء إذا كلب البرد وتعذر التحرف.

المضطر : الذى بلغت به الحاجة إلى الطعام غاية مداها.

الباغى : الذى يمنع مضطراً مثله مما يأكل منه.

العادى : الذى يتعدى مقدار حاجته مما أباحت له الضرورة.

المخمصة : خلاء البطن من الطعام، وكثر ما يستعملونها فى الجوع والغَرْثُ^(١) كما قال الأعشى:

تبيتون فى المشتى ملاء بطونكم وجاراتكم غرثى بيتن خمائصا

المتجانف لإثم : المائل للحرام. وهو بمعنى الباغى والعادى. والجنف الميل، فكل مائل متجانف.

ثانياً - أحكام الآيات

أول ما يبتدر الذهن فى آية الأنعام قضية الحصر «لا أجد.. إلا»، وفى آية البقرة «إنما» وهى بمعنى «ما وإلا»، وفى آية المائدة الاختصار فى مقام البيان، وهو يفيد الحصر أيضاً.

فهل الحصر فى هذه الآيات حصر حقيقى، بحيث لا يكون حراماً من لحم الحيوان إلا ما ذكرته هذه الآيات؟

(١) غرث يغرب غرثاً. جاع

والجواب، أن أم المؤمنين عائشة وعبد الله بن عباس، وعبد الله ابن عمر - رضى الله عنهم - اعتبروا الحصر حقيقياً، فلا حرام من لحم الحيوان وراء ما تضمنته هذه الآيات.

فأما عائشة فإنها كانت إذا سمعت الناس يجرمون ذوات الأنياب من السباع، تقول: ذلك حلال، ثم تقول: ﴿قُلْ لَا أَحَدَ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ محرماً﴾.. الآية.

وأما ابن عباس فإنه لم يكن يرضى الهى عن لحوم الحمر الأهلية ويقرأ الآية.

وأما ابن عمر فإنه لم يكن يرى بأساً بلحوم السباع. ولما ذكر له أن أبا ثعلبة الخنسي يروى عن النبي أن أكل كل ذى ناب من السباع حرام، قال - رضى الله عنها - : لا ندع كتاب الله ربنا لحديث أعرابي يقول على ساقه، به يتلو الآية.

وفى هذه الطريق جرى إمام دار الهجرة مالك بن أنس، قائلًا: لا حرام بين إلا المذكور فى هذه الآية.

وقال ابن خوير ممدود: تضمنت هذه الآية تحليل كل سىء من الحيوان وغيره إلا ما استثنى فيها من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير. ولهذا قلنا إن لحوم السباع وسائر الحيوان سوى الإنسان والخنزير، مباح.

وفى هذا يقول العلامة القرطبي: زعم ابن العربي أن الآية مكية مدنية فى قول الأكر، وأنها نزلت حين نزلت الآية الشريفة ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾.. الآية. ولم ينزل بعدها ناسخ، فهي محكمة، فلا حرام إلا ما حرمت. قال القرطبي: وإليه أميل.

وربما بدا غريباً أن يروى القرطبي قول ابن العربي مصدرًا بكلمة الزعم التي هي - في اصطلاح أهل العلم - مطية الكذب، ثم يذكر بعد ذلك أنه يميل إلى هذا الذي حكاه. ولعل الذي سوغ له هذا التصرف مع إمام من أئمة مذهبه ما هو معروف من أن الآية مكية، لأنها في سورة مكية، ولأنها محاطة بقرائن تحمل على الظن القوي بأنها مكية. فكونها مكية مدنية معاً، تعسف شديد.

وأياً ما كان الأمر فإن هذا الوطن تختلف فيه الآراء وتدى إليه المسالك. فبينما يأخذ المالكية بظاهر الآية فيبيحون أكل الحشرات من كل ما دب ودرج على الأرض كالفأر واليربوع والعقرب والحية إذا أمن سمها، يصرف الإمام الشافعي الآية عن ظاهرها، ذاهباً إلى أن الحصر في الآية ليس على سبيل الحقيقة وإنما هو حصر إضافي بالقياس إلى ما كان العرب في الجاهلية يجرمونه بشهواتهم، فيكون المعنى: لا حرام إلا ما كنتم تحللونه في الجاهلية من الميتة ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به وما إلى ذلك مما ذكرته الآيات في سورتي المائدة والأنعام. وفيما ذهب إليه الشافعي يقول إمام الحرمين: وهذا الذي ذهب إليه الشافعي، في غاية الحسن، ولولا سبقه إلى فهمه، ما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيها ذكرته آية الأنعام.

وبما يزكى ما ذهب إليه الشافعي وناصره فيه إمام الحرمين، ما ذكره العلامة القرطبي من قوله: كل محرم حرمه رسول الله، فهو زيادة حكم من الله على لسان رسوله. وآية ذلك تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها مع قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ..﴾ وكذلك اكتفاؤه في الحكم باليمين والشاهد مع قول الله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ - الآية﴾. وقد ورد في أحاديث صحيحة أن النبي ﷺ حرم كل ذى ناب من

السباع وكل ذى مخلب من الطيور. ولأهل العلم فى هذا الموطن حجج لا يحتملها هذا الكتاب.

أحسن ما يقال :

ذكر الإمام ابن عطية رحمه الله، أن لفظة التحريم إذا وردت على لسان رسول الله ﷺ - فإنها صالحة أن تنتهى بالشئ المذكور إلى غاية الخطر والمنع، كما أنها صالحة - بحسب اللغة - أن تقف دون الغاية فى حيز الكراهة ونحوها.

وهذه القاعدة تنتظم ثلاث صور:

١ - أن تقترب بلفظة التحريم قرينه التسليم من الصحابة المتأولين، دون أن تضطرب ألفاظ الحديث. وهذه الصورة يجب أن يحمل التحريم فيها على غاية الخطر والمنع حتى يلحق بالميتة والدم ولحم الخنزير.. وهذه هى صفة تحريم الحمر.

٢ - أن تقترب بلفظة التحريم قرينة اضطراب ألفاظ الأحاديث، وأن يختلف الصحابة ومن بعدهم فى التحريم، ثم يختلف الأئمة من بعدهم فيه، مع علمهم بالأحاديث، كقوله ﷺ: «أكل كل ذى ناب من السباع حرم» مع ورود نهي عن أكل كل ذى ناب من السباع.

فهذه الصورة يجوز حمل لفظ التحريم فيها على المنع الذى هو الكراهة ونحوها.

٣ - أن يختلف الصحابة فى التأويل، كتحريمه عليه السلام لحوم الحمر الإيسية، فقد تأول بعض أصحابه ذلك على أنها نجس، وبعضهم على حماية حمولة الناس من الفناء، وبعضهم على التحريم المحض مع ثبوت الاختلاف

في تحريم لحمها. فهذه الصورة يجوز لأهل النظر من العلماء أن يحمل الواحد منهم لفظ التحريم بحسب اجتهاده وقياسه على كراهة أو نحوها. قال العلامة القرطبي: وهذا عقد حسن في الباب وفي سبب الخلاف.

الضرورات تبيح المحظورات:

المحظورات على ضربين: ضرب تبيحه الضرورة، وضرب لا يباح في حال، وعليه قول الله جل ثناؤه ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾. حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيمًا. والمحصات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم، وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين﴾.

فهذه الأصناف الخمسة عشر التي تضمنتها الآيات الثلاث في صيغتي النهي والتحريم، هي المحظورات على جهة التأبيد فلا تنابح في حال، ما بقي على الأرض دين.

وأما المحظورات التي تبيحها الضرورة فهي كل ما عدا ذلك، ومنها ما أباحته الآيات الكريمة للمضطر في آيات الأنعام والبقرة والمائدة.

فقد حرمت الآيات الشريفة تناول شيء مما ذكر فيها على سبيل التحريم، إلا للمضطر فإن الضرورة ترفع التحريم، فيجوز لمن لم يجد طعامًا

أن يتناول من هذه المحرمات بشرطين: أحدهما - ألا يبغى على مضطر مثله، فيمنعه أن يطعم معه، وثانيهما - ألا يعدو حاجته، وأن يقتصر على ما يسد رمقه. وهذا ما ذهب إليه جار الله. ثم إن المخصصة قد تكون خاصة وقد تكون عامة. فإن كانت خاصة فليس للمضطر فيها أن يتناول من هذه المحرمات إلا ما يسك رمقه فيأكل ولا يحمل، وإن كانت المخصصة عامة فإن للمضطر فيها أن يشبع ويتضلع ويتزود، حتى إذا وجد غنى عن ذلك طرحه. طعام أهل الكتاب:

الأصل في هذا الباب قول الله جل ثناؤه: ﴿اليوم أُحِلَّ لَكُمْ الطيبات وطعام الذين أُوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم﴾ - الآية.

ولابد من وقفات حول الآية الشريفة تعين على مزيد من الإيضاح:

أولاً: هذه الآية - فيما ذكر ابن عباس - استثناء من الآية: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾. فحلال للمسلم ذبيحة اليهودى والنصراني، وإن كان النصراني يقول عند الذبح: «باسم المسيح»، واليهودي يقول: «باسم عزير»، وذلك أنهم يذبحون على الملة. قال عطاء: كل من ذبيحة النصراني حلال، وإن قال باسم المسيح، لأن الله جل وعز أباح ذبائحهم وقد علم ما يقولون.

ثانياً: حكى الطبري الاتفاق على جواز ذبيحة أهل الكتاب، مستدلاً على أن التسمية على الذبيحة ليست بشرط، حيث قال: لا شك في أنهم لا يسمون على الذبيحة إلا الإله الذى ليس معبوداً حقيقة مثل المسيح وعزير، ولو سموا الإله حقيقة لم تكن تسميتهم على طريق العبادة. واستراط التسمية لا على وجه العبادة غير معقول، ووجود التسمية من الكافر وعدمها

بثابة واحدة، إذ لا تتصور منه العبادة، والنصراني إنما يذبح على اسم المسيح، وقد حكم الله بحل ذبائحهم مطلقاً، وفي ذلك دليل على أن التسمية لا تشترط أصلاً كما يقول الشافعي.

ثالثاً: في ذكر اسم الله على الذبيحة، يروى أهل العلم أقوالاً، أقربها إلى اليسر أن الذبيحة التي تركت التسمية عليها - عمداً أو نسياناً - جائزة أكلها، على ما قاله الشافعي والحسن، وروى عن ابن عباس وأبي هريرة وعطاء وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وعكرمة وابن عباس وأبي رافع وطاوس والنخعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وقتادة.

وما يزيد المسلم اطمئناناً إلى مذهب هؤلاء الأئمة ما روى من أن رسول الله ﷺ سأله ناس: يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا، فقال لهم عليه الصلاة والسلام: «سموا الله عليه وكلوا». أخرج هذا الحديث الدارقطني عن عائشة، ومالك مرسلًا عن هشام ابن عروة عن أبيه. وليس يختلف أهل العلم في أن الآية ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾، إنما نزلت بمكة في سورة الأنعام، فإذا قد أمرهم النبي في المدينة بتسمية الله على الأكل فقد دل ذلك على أنه استثناء من الآية الحكية.

رابعاً: وقوله تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ مبيح للمسلم أن يأكل من طعام أهل الكتاب؛ فأى معنى يفيدته قوله تعالى: ﴿وَطَعَامَكُمْ حَلَّ لَكُمْ﴾ مع أنهم لا يتوقفون في أكلهم على إباحة القرآن لهم ذلك؟

والجواب أن المعنى الذى يفيدته هذا النص هو أن المسلم يحل له أن يأخذ ثمن اللحم الذى يبيعه لأهل الكتاب.

لحمان الصيد:

الأصل في هذا الباب قوله جل ثناؤه: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ يَعْلَمُونَ﴾ مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب.

ذهب عدى بن حاتم وزيد الخيل - الذي سماه النبي زيد الخير - فقالا: يا رسول الله إنا قوم نصيد بالكلاب والبزاة، وإن الكلاب تأخذ البقر والحمر والطيء، فمنه ما ندرك ذكاته فنذكيه، ومنه ما تقتله لكلاب فلا ندرك ذكاته - وقد حرم الله الميتة - فماذا يحل لنا؟ فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾... الآية.

والمراد بالطيب في الآية المذكى من الحيوان والطيء. وقد كان لعدى كلاب خمسة هي: سلهب وغلاب والمختلس والمتناعس والودب.

وفي هذه الآية مواطن تقتضى حقها من البيان:

أولاً: إن المراد بقوله «ما علمتم»، لمصيد لا الصائد، فالمعنى: أحل لكم المذكى من الحيوان والطيء، وصيد ما علمتم من الجوارح.

ثانياً: جمهور الأمة على أن كل ما صاد بعد التعليم من كلب وفهد وما أشبه ذلك أو من باز وصقر فهو جارح كاسب، تقول: جرح فلان واجترح إذا اكتسب، ومنه الحارحة لأنها تكتسب له.

ثالثاً: كلمة «مكّلين» تعني الذين يعلمون الكلاب ويضربونها، وكذلك يقال لمن يعلم غير الكلاب مكّلب لأنه يرد ذلك الحيوان كالكلب. وربي قالوا: للصائد مكّلباً فيكون معنى الآية على هذا: وما علمتم من الجوارح صائدين

رابعاً: إذا خرج الصائد للصيد فإن عليه أن يقصد عند إرسال جارحه التذكية والإباحة لقول رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل». وقال عطاء بن أبي رباح والأوزاعي: إن مجرد إخراج الجارح للصيد يبيح أكل صيده.

خاصاً: إذا كانت وسيلة الصيد كلباً وما في معناه من سباع الوحوش، فإن أهل العلم يحرمون على أن يتوافر فيه الانتمار إذا أمر والانزجار إذا رُجر. أما إذا كانت وسيلة الصيد جارحاً من الطير، فليس يشترط أن ينزجر إذا رجر، إذ لا يتأتى ذلك فيه غالباً، فحسبك منه أنك إذا أمرته أطاع.

سادساً: يختلف أهل التأويل في إمساك الضاري أو الجارح على صاحبه، فإن أكل مما أمسك لم يؤكل ما بقي، لأنه أمسك على نفسه ولم يمسه على ربه. غير أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وسلمان الفارسي - رضي الله عنهم - أباحوا الأكل مما صاده الجارح - كلباً أو فهذاً أو طيراً - وإن أكل ما صاد فلم يبق منه إلا بضعة، وهو قول مالك وجميع أصحابه وقول الشافعي وهو القياس.

سابعاً: إذا كان الصائد من أهل الكتاب فجمهور الأمة على جواز صيده.

حكم أمضاه رسول الله:

ومما يدخل في باب أحكام الصيد، قضاء لسيدنا على كرم الله وجهه في سقوط متزاحمين على أسد وقع في زبية. وذلك أن قوماً من أهل اليمن حفروا زبية للأسد فوق فيها، فاجتمع الناس على رأسها يتزاحمون، فهوى فيها واحد، ف جذب ثانياً وجذب الثاني ثالثاً، وجذب الثالث رابعاً، فخدشهم الأسد فقتلهم فلما رفعت القضية إلى على كرم الله وجهه، قضى للأول بربع دية،

ولدى بثلثها وللثالث بنصفها، وللرابع بكاملها، ثم قال: اجعل الدية على من حفر رأس البشر.

فلما رفع ذلك إلى رسول الله ﷺ، قال: الأمر كما قال. وهذا أصل لا بدحة عن الرجوع، إليه يستبين به وجه العدل في هذا القضاء. وذلك أن الحماية إذا حصلت من فعل مضمون ومهدر، سقط ما يقابل المهدر واعتبر ما يقابل المضمون، فلو اشترك سريكان في إتلاف مال أحدهما أو قتل حيوانه، سقط عن المشارك ما يقابل فعله، ووجب على الآخر من الضمان بقسطه. وعلى هذا النحو قضى على عليه السلام في مسألة تعرف بمسألة القارصة والواقصة. وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن يلعبن، فركبت إحداهن على عنق الأخرى، وقرصت الثالثة الجارية الحاملة فقمعت، فسقطت المحمولة فانكسر عنقها فماتت. فلما رفع ذلك إلى على قضى على عوقلهن بالدية أثلاثاً، ملعياً الثلث الخاص بالرابعة لأنها أعانت بركوبها على قتل نفسها.

وعلى هذا القياس تقع دية القتل على عواقل المتزاحمين على الزبية. ويكون نصيب الأول ربع دية لأنه جذب ثلاثة بعده وقتلوا. فيلغى ما يقابل فعله وهو ثلاثة الأرباع، ويثبت له ما لا سبب له فيه وهو الربع لأن المتزاحمين هم الذين أوقعوه. ويكون للقتيل الثاني ثلث دية، لأن هلاكه كان من ثلاثة أسياء: جذب من قبله له، وجذبه هو لثالث ورابع، فيسقط ما يقابل جذبه لمن بعده وهو اللتان. ويعتبر ما لا صنع له فيه وهو الثلث. وأما الثالث فحصل تلفه بشيئين: جذب من قبله له، وجذبه هو للرابع. فسقط فعله دون السبب الآخر. فيكون لورثته نصف دية.

وأما الرابع فليس منه فعل البتة، وإنما هو محذوب محض. فيكون لورثته دية كاملة.